أولا–المنهج التاريخي:

1–تعريف المنهج التاريخي: يعرف المنهج التاريخي بأنه: ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي، ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات، أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي، والتنبؤ بالمستقبل.

كما يعرف أيضاً بأنه: ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفًا كيفيا، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

ومما سبق من التعريفات يتضح لنا الآتي:

✓يهتم المنهج التاريخي بدراسة ظواهر حدثت في الماضي حيث يتم تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها والتعلم منها ومعرفة مدى تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها.
✓المنهج التاريخي مستمد من دراسة التاريخ حيث يعمل الباحث على دراسة الماضي وفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل.

✓يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة على ضوء خبرات الماضي.

✓يساعد المنهج التاريخي في إلقاء الضوء على اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

✓التاريخ معمل للعلوم الاجتماعية حيث ينمي معرفة الباحث ويثري أفكاره في الإنسان والمجتمع.

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من الدراسات الاجتماعية والإنسانية. ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ نفسه، فالتاريخ سلسلة متصلة الحلقات، كما أن تاريخ الإنسانية يصل ماضيها بحاضرها ومستقبلها. فضلاً عن أن ملاحظة الماضي تساعد على فهم الحاضر، واستشراف آفاق المستقبل.
والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية مثلاً، وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة من فترات التاريخ.. وقد يكون المنهج التاريخي تحليلياً، لا يقتصر الباحث فيه على وصف الظواهر والنظم، وتعداد خصائصها، والعوامل المؤثرة فيها، بل يمتد إلى النظر والتحقيق والتعليل الدقيق للظواهر والنظم، تمهيدًا لدراسة الأوضاع والنظم

المعاصرة. فالفهم الكامل لهذه الأوضاع والنظم وما تؤديه من وظائف في الوقت الحاضر لا يتحقق إلا بعد معرفة نشأتها وتطورها. وتزخر البحوث القانونية بمباحث تمهيدية عن الأصول التاريخية للموضوع محل البحث.

فالباحث في موضوع " الوكالة " كأحد عقود القانون المدني، يصدر بحثه بنشأة فكرة الوكالة في النظم القانونية القديمة عند الإغريق والرومان، ولدى الشرائع القديمة، لينتهي إلى تقرير حالة التنظيم الحالي للوكالة، وكيف استمدت أصولها من تلك النظم القديمة، وكيف تطورت حتى صارت إلى وضعها الحالي.

ويرى البعض أنه حين تبني المنهج التاريخي في البحث، فيجب مراعاة عدة أمور أهمها :

1. أن تكون الظاهرة محل البحث ممتدة زمنيًا، أي نجدها في الماضي والحاضر والمستقبل، كظاهرة إجرام الأحداث مثلا.

2. يجب أن تكون هناك أهمية عملية من جراء الدراسة ذات المنهج التاريخي، لأن دراسة الأصول التاريخية لموضوع معين يساعد على فهمه بشكل علمي صحيح، وبالتالي وضع الحلول الملائمة للمشاكل المتمخضة عنه.

3. يجب أن تتوافر المصادر اللازمة لإجراء الدراسة من خلال هذا المنهج، وأهمها الوثائق التي يجب التأكد من صحة ما تحويه من معلومات وبيانات. وهكذا يساعد المنهج التاريخي، إلى جانب المنهج التأصيلي أو التحليلي، على فهم مشكلة تغير القانون وثباته، والتدليل على أن كثيراً من القواعد القانونية، تظهر في الوقت الذي تفقد فيه غيرها من القواعد القانونية القائمة، تأثيرها وفعاليتها

2-استخداماته: يستخدم المنهج التاريخي في:

1-دراسة التاريخ بمعناه العام والذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره.

2-دراسة التاريخ بمعناه الخاص والذي يعني البحث ف مجمل حياة البشر الماضية وما تشتمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن.

3-دراسات علم الآثار والجيولوجيا والتاريخ البشري لكي يتم استخلاص الحقائق المتعلقة بجميع الظواهر والأحداث التي تدرسها وتتناولها هذه العلوم.

3-مصادر معلومات المنهج التاريخي: تتعدد مصادر المعلومات في دراسات المنهج التاريخي ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-المصادر البشرية :وهم شهود العيان، والمعاصرون، والمشتركون في الموضوع قيد البحث والدراسة.
2-المصادر المكتوبة والمشاهدة :وهي كالآتي:

أ- المخطوطات: بعد إخضاعها للنقد الداخلي بما تتضمنه من نصوص ولغة، وأسلوب، وشواهد، وبراهين، وتعرضها للنقد الخارجي من حيث الزمن الذي كتبت فيه، والذي تتحدث عنه، وعلاقتها بما كتب في مجال نصوصها ومضامينها أو ما كتب عنها.

ب-الوثائق الرسمية من مقالات، وأفكار، وأشعار، وسجلات، وتقارير، وصحف معتمدة.

ج- المذكرات والمراسلات الرسمية والمذكرات الخاصة والتي تعتبر هامة لحياة الفرد إذا وقعت في يد الباحث خاصة إذا كان صاحب الحالة المدروسة من الذين يعانون من أمراض نفسية واجتماعية من خلال البحث التتبعي لتاريخ حياته والظروف المسببة والمحيطة بحالته.

د-السجلات والوثائق بمختلف أنواعها مثل: الدساتير، القوانين، سجلات المحاكم، قوائم الضرائب، القوانين والأنظمة، الإحصاءات المختلفة، الصحف والكتب القديمة والمنشورات بأنواعها، الصور والأفلام والخرائط، الأساطير والحكايات الشعبية، السير الذاتية، واليوميات، الرسائل، الوصايا، العقود بأنواعها ...الخ.

هـ-الآثار والشواهد التاريخية: وتتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة مثل، بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات ....الخ.

و-الدراسات التاريخية القيمة: وتشمل الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

ز-الشواهد المادية التي يمكن مشاهدتها وملاحظتها، كالآثار، والتحف، والرسومات.

4-أدوات المنهج التاريخي: للتاريخ شواهد وأدلة يمكن التأكد منها، لذا فإن من أهم أدوات المنهج التاريخي:
1-الملاحظة والمشاهدة.

2-المقابلة.

3-الاستبيان.

5-خطوات المنهج التاريخي: يمكن حصر خطوات القيام بالبحث التاريخي ف خمس خطوات وهي كالآتي:

أ- **تحديد الموضوع أو المشكلة** فعلى الباحث أن يراعي عند اختيار المشكلة موضوع الدراسة وامتدادها التاريخي بحيث يكون لها صفة الاستمرار والدوام النسبي بما يمكن من تعقب الظاهرة والتعرف على مراحل تطورها. وعادة يستقي الباحث مشكلة الدراسة من ميدان تخصصه ومن خلال اطلاعه على الدراسات السابقة.

ب- جمع البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية: بعد الشعور بالمشكلة واختيار موضوع البحث يقوم الباحث بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها المذكورة أعلاه.

ج- تحليل المصادر ونقدها: يتضح من مصادر المعلومات التاريخية أنها في معظمها مصادر غير مباشرة وقديمة وهذا يضفي شكوكا حول دقتها وصدقها؛ لذا يجب على الباحث التأكد من صحة المعلومات التي جمعت وذلك ليكون البحث أكثر مصداقية وأمانة ف ذلك، ويكون النقد على نوعين هما:

1-النقد الخارجي: ويتضمن التأكد من صحة الوثيقة محل البحث وهو بدوره ينقسم إلى نوعين هما:
أ-**نقد التصحيح :** وفيه يتم التأكد من صحة الوثيقة ونسبتها إلى صاحبها؛ وذلك بالتأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر؛ لتحديد مدى صحتها ومدى صحة نسبتها إلى أصحابها، وذلك لما تتعرض له كثير من الوثائق من حشو وتزييف وإضافات دخيلة أو تحريف؛ لأسباب كثيرة وأشكال متعددة، فالوثيقة قد تكون مكتوبة بيد المؤلف، أو بيد شخص آخر، ولا توجد سوى نسخته الوحيدة هذه؛ فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ ف النقل، وقد تكون الوثيقة متعددة النسخ وأماكن التواجد؛ بحيث يحتاج الأمر إلى تحديد النسخة الأصلية مما نسخ عنها.

ب -**نقد المصدر :**وفي هذه المرحلة يتم التأكد من مصدر الوثيقة وزمانها ومؤلفها؛ للتأكد من نسبتها لصاحبها؛ وفحص الوقائع الوارد ذكرها في الوثيقة، ومقارنتها بأحداث العصر المنسوبة إليه.
2-النقد الداخلي: ويقصد به تقييم محتوى الوثيقة وصحة ومعنى الكلام الموجود فيها، والتأكد من دقتها، وهو كذلك على نوعين:

أ- **النقد الإيجابي:** والهدف منه تحديد المعنى الحقيقي والحرف للنص وما يرمي إليه الكاتب وهل حافظ على نفس المعنى في الوقت الحالي أم لا.

ب-النقد السلبي: ويقصد به التعرف على مدى موضوعية الكاتب. وهنا يتم التحقق من رؤية الكاتب لمشاهدة الوقائع بدراسة مدى خطأ أو تحريف الوثيقة، كذلك مدى أمانته في نقل الواقعة، وهل كان موضوعياً وصادقاً، أم شوه الحقائق، وهل شاهد الحادثة أم سمع عنها، والتأكد من سلامة جسمه وعقله وسنه. ويلعب النقد السلبي دورا

كبيرا في التأكد من هذه المعلومات، وكذلك معرفة ما السبب الذي أدى به إلى كتابة هذه الوثيقة والإحاطة بجميع ظروفه آنذاك.

د- صياغة الفروض وتحقيقها: وهي عبارة عن حل مؤقت لإشكالية البحث والذي على أثره تتم دراسة الموضوع، وقد يكون إجابة محتملة للسؤال البحثي، ومن خلال التجريب نحاول إثبات ما إذا كانت هذه الفروض صحيحة أم خاطئة.

وتتطلب الفروض في البحوث التاريخية مهارة فائقة وخيال واسع من قبل الباحث لأنه يدرس ظاهرة وقعت في الماضي. ويقوم الباحث بجمع المادة العلمية وفقا لنظام معين زمني أو جغرافي أو موضوعي أو مزيج من هذه النظم. ويعتبر حصول الباحث على المعلومات ونقدها وتحليلها بمثابة إثبات للفروض والتحقق منها.

هـ- استخلاص النتائج وكتابة التقرير: بعد أن يتم الانتهاء من جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتقييمها والتوصل إلى إثبات صدق الفروض بعد إجراء التعديلات الضرورية عليها يخلص الباحث إلى النتائج ثم يقوم بكتابة التقرير النهائي ملتزما بمواصفات البحث العلمي من الترتيب والتنميط والتوثيق والصياغة السليمة وغيرها.

6-مميزاته وعيوبه: من أهم مميزات المنهج التاريخي نذكر ما يلي:

-يعتبر منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال أسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مروراً بوضع الفروض الملائمة وجمع البيانات والمعلومات وإخضاع الفروض للاختبار ومن ثم الوصول إلى نتائج منشودة.
-كذلك فإن الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصاً إذا ما تم إخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.

-لا يعتبر الرجوع إلى الوثائق والسجلات والتقارير السابقة والآثار والمقابلات مع الأشخاص الذين عايشوا الأحداث نقطة ضعف في البحث التاريخي وذلك إذا استخدم الباحث المنطق والتحليل والتمحيص للبيانات والمعلومات المستخدمة.

ومن أبرز عيوب المنهج التاريخي ما يأتي:

-لا يقوم على الملاحظة المباشرة للظواهر والأحداث، فالمؤرخ يتعامل مع ظواهر حدثت في الماضي وانتهت، فهو يعتمد على الطريقة التقليدية في جمع البيانات والتي تتلخص في السماع عن الآخرين والنقل عنهم أو الأخذ عن بعض الوثائق التي كتبها أشخاص آخرون شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها، وهذه المصادر قد لا تكون دقيقة.

-لا يعتمد على التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق، فمصدر المعرفة الأساسي فيه هو الآثار والسجلات التاريخية وأحيانا الناس أو الأفراد، وإن كان هؤلاء لا يملكون القدرة التي تمكنهم من الاحتفاظ بالحقيقة لفترة زمنية طويلة. وقد يميل هؤلاء الأفراد إلى التحيز أو المبالغة في وصف الحقائق وتصويرها.

-المنهج التاريخي بحكم دراسته للماضي لا يمكن الباحث من استرجاع الظواهر والسيطرة عليها أو التأثير فيها، لذلك فإن النتائج والمعرفة التي يتم التوصل إليها من خلال تطبيق المنهج التاريخي تكون غير دقيقة بالمعايير العلمية الحديثة لأنها غير كاملة وتستند إلى أدلة وبراهين جزئية.

-لا يستطيع الباحث التاريخي مهما كان دقيقا أن يصل إلى كل الحقائق المتصلة بمشكلة الدراسة، فالمعرفة تبقى جزئية تستند إلى أدلة جزئية ولن يستطيع الباحث اختبار كل الأدلة.